

Distr.: General  
13 October 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

### 29/51 - حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها وحمايتهم واحترامهم وإعمالها، وعن الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات واتفاقات حقوق الإنسان التي هي أطراف فيها،

وإذ يشير إلى أن الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان يجب أن تلتزم بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم وأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المجلس، بما في ذلك هيئاته الفرعية وآلياته،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 1/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018، و4/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019، و25/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، و2/45 و20/45 المؤرخين 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، المتعلقة بجمهورية فنزويلا البوليفارية،

وإذ يرحب بتقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان<sup>(1)</sup> والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية<sup>(2)</sup>، وغيرها من المنظمات الدولية، وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما تبرزه هذه التقارير من استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية،

(1) A/HRC/47/55 وA/HRC/48/19 وA/HRC/50/59.

(2) A/HRC/48/69 وA/HRC/51/43.



وإن يعرب عن قلقه لأن الأزمة المستمرة لا تزال تؤثر تأثيراً غير متناسب على حقوق النساء والأطفال والشعوب الأصلية وكبار السن وذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص المنتمين إلى فئات تعيش في أوضاع هشّة،

وإن يعرب عن بالغ قلقه لأن أكثر من 6,8 ملايين شخص اضطروا إلى مغادرة جمهورية فنزويلا البوليفارية وأن أكثر من 7 ملايين شخص ما زالوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية المستمرة، وإن يرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة لاستضافة المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء الفنزويليين وبالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى والبلدان الشريكة،

وإن يعرب عن قلقه إزاء استمرار ورود تقارير عن تقييد الحيز المدني والديمقراطي، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، وأعمال التخويف والانتقام، والتشهير العلني بالمحتجين والصحفيين وغيرهم من الإعلاميين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع المدني، وإن يقر بالجهود الجارية التي يبذلونها في ظل هذه الظروف،

وإن يرحب بزيادة تعاون جمهورية فنزويلا البوليفارية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وإن يضع في اعتباره رسالة التفاهم السرية بين المفوضية السامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية<sup>(3)</sup>، وإن يلاحظ الخطوات الأولية التي اتخذتها جمهورية فنزويلا البوليفارية، بدعم من المساعدة التقنية التي تقدمها المفوضية، من أجل تعزيز سيادة القانون، وإن يشجع على مواصلة التعاون بين جمهورية فنزويلا البوليفارية والمفوض السامي الجديد،

وإن يلاحظ مع التقدير القرار المتخذ لإنشاء مكتب للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وإن يشجع جمهورية فنزويلا البوليفارية على التعاون التام مع هذا المكتب، ولا سيما في سياق التحقيق الذي فتحه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وإن يلاحظ الخطوات الأولى الإيجابية في هذا الصدد،

وإن يؤكد اقتناعه الراسخ بأن حل الأزمة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية لا يمكن إلا أن يكون سلبياً وديمقراطياً وأن إيجاد هذا الحل يعود إلى الشعب الفنزويلي، دون أي نوع من التدخل العسكري أو الأمني أو الاستخباراتي الأجنبي، ويتطلب إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، وفقاً للمعايير الدولية، وإن يعرب عن دعمه للجهود الدبلوماسية ذات الصلة المبذولة في هذا الصدد، مثل العملية الجارية في مكسيكو،

1- يدين بشدة جميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي قد يرقى بعضها، وفقاً للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، إلى جرائم ضد الإنسانية؛

2- يحث جمهورية فنزويلا البوليفارية على التنفيذ الكامل والفوري للتوصيات الواردة في التقارير الأخيرة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، وبأسف لأن معظم التوصيات الواردة في تقاريرهما السابقة<sup>(4)</sup> لم تتخذ؛

3- يعرب عن بالغ القلق لأن استمرار تراجع سيادة القانون وانعدام الأمن الوظيفي وانعدام الشفافية في عملية تعيين القضاة والمدعين العامين، وظروف العمل غير المستقرة، والتدخل السياسي،

(3) رسالة التفاهم المؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2019 والتي جُددت سنوياً لعامي 2020 و2021.

(4) A/HRC/44/20 وA/HRC/44/54 وA/HRC/45/33.

بما في ذلك تعيين قضاة في المحكمة العليا مؤخراً يفتقرون إلى الاستقلال، إنما هي أمور لا تزال تقوض استقلال نظام العدالة، وتسهم في الإفلات من العقاب واستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتؤثر في إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة، وتعرقل إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

4- يدين بشدة أعمال القمع والاضطهاد المحددة الهدف التي تتفد على نطاق واسع لأسباب سياسية، بما في ذلك ضلوع قوات الأمن والاستخبارات في الاستخدام المفرط للقوة، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتدخل في استقلال عدد من الأحزاب السياسية وتكوينها، ويشجب استمرار تقييد الحيز المدني والديمقراطي؛

5- يحث جمهورية فنزويلا البوليفارية على اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي للانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها مثل أعمال العنف والتحرش، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ضد النساء والفتيات المحتجزات؛

6- يحث أيضاً جمهورية فنزويلا البوليفارية على الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين وسائر الأشخاص المسلوبة حريتهم بصورة غير قانونية أو تعسفية، مع إعطاء الأولوية لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة؛

7- يعرب عن بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة البيئية في منطقة أركو مينيرو ديل أورينوكو، التي تشهد استغلالاً لعمال المناجم في العمل، بما يشمل عمل الأطفال والاتجار بالبشر، ويعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الشعوب الأصلية في المنطقة؛

8- يدعو الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المشاركة على وجه السرعة في عملية، أو في دعم عملية، تكفل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، تحت إشراف مجلس انتخابي وطني مستقل ومحكمة عليا مستقلة ومحايدة، وفي جو يضمن الحرية التامة للصحافة والمشاركة السياسية غير المقيدة لجميع الفنزويليين وجميع الأحزاب السياسية، دون خوف من أي تداعيات أو تدخل، وبما يحترم المعايير الدولية والحقوق المدنية والسياسية؛

9- يطلب إلى المفوض السامي مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية وتقديم تقارير عنها وإتاحة التعاون التقني بهدف تحسينها، بسبل منها تقديم معلومات شفوية محدثة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الثانية والخمسين والخامسة والخمسين، على أن يعقب ذلك جلسة تحاور، ويطلب أيضاً إلى المفوض السامي أن يقدم إلى المجلس في كل من دورتيه الثالثة والخمسين والسادسة والخمسين تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، يتضمن تقييماً مفصلاً لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس السابقة، على أن يعقب ذلك جلسة تحاور؛

10- يقرر تمديد ولاية البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية فنزويلا البوليفارية، على النحو المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان 20/45، لفترة سنتين، بغية مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة للضحايا، ويطلب إلى البعثة أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان معلومات شفوية محدثة عن أعمالها خلال جلسة تحاور في دورتيه الثانية والخمسين والخامسة والخمسين، وأن تقدم إلى المجلس تقريراً عن النتائج التي تتوصل إليها خلال جلسة تحاور في دورتيه الرابعة والخمسين والسابعة والخمسين؛

11- يحث جمهورية فنزويلا البوليفارية على التعاون الكامل مع مفوضية الأمم السامية لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، وعلى أن تتيح لهما إمكانية الوصول الفوري والكامل وغير المقيد إلى البلد بأسره، بما في ذلك إلى الضحايا وأماكن الاحتجاز، وتزويدهما بجميع

المعلومات اللازمة للوفاء بولائتيهما، وكفالة تمكّن جميع الأفراد من الوصول دون عوائق إلى الأمم المتحدة وغيرها من هيئات حقوق الإنسان ومن التواصل معها دون خوف من الانتقام أو التخويف أو الاعتداء؛

12- يطلب تزويد كل من المفوضية السامية والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بجميع الموارد اللازمة والدعم الإداري والتقني واللوجستي الكامل اللازم لاضطلاع كل منهما بولائتيه؛

13- يشجع الإجراءات الخاصة ذات الصلة لمجلس حقوق الإنسان على إيلاء اهتمام خاص، كل في إطار ولايته، لحالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ويحث جمهورية فنزويلا البوليفارية على التعاون الكامل معها، بسبل منها تيسير الزيارات القطرية؛

14- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

#### الجلسة 43

7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية 19 صوتاً مقابل 5 أصوات وامتناع 23 عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

#### المعارضون:

إريتريا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا

#### المتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، بنن، السنغال، السودان، الصومال، غابون، قطر، كازاخستان، الكامبيون، كوت ديفوار، ليبيا، ماليزيا، المكسيك، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند، هندوراس